

بطرس: مرجعية مستقلة للإدارة والإشراف

كتبت منال شعياً:

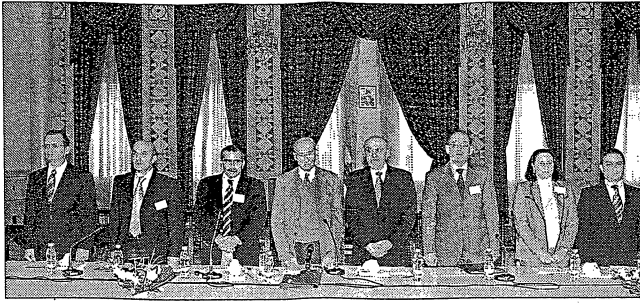
في خطوة هي الأولى من نوعها، بدأت أمس جلسات حوار واسعة بمشاركة مختلف الجهات والهيئات في صنع الخيارات التشريعية، فكيف إذا كانت تلك الخيارات تتصل مباشرة بتركيبة السلطة وتداولها ديموقراطياً، أي بوضع قانون انتخاب يفترض ان يراعي مبادئ التمثيل الحقيقي؟

لعل هذا ما ترجمته الهيئة الوطنية الخاصة بقانون الانتخاب في اقامة حوار شامل حول اصلاح قانون الانتخابات النيابية، وهي عكفت منذ تأليفها في 8 آب الفائت على جمع اقتراحات كل ممثلي الاحزاب والقوى السياسية، من دون استثناء او احتكار، ووضع محاضر تتضمن كل الخلاصات بهدف التوصل الى تشريع انتخابي يخدم مصلحة البلد والتصور المستقبلي، وخصوصاً بعد شوائب عديدة ظهرت في الانتخابات الاخيرة، رغم انها كانت اول استحقاق نيابي بعد الانسحاب السوري، انما في ظل قانون وضع في زمن الوصاية.

ولان رموز الوصاية بدأوا بالسقوط، كان لا بد ان تبادر القوى اللبنانية الى اعداد اقتراح مشروع قانون، بالاستناد الى آلية تشاورية واسعة سمحت بمشاركة قوى المجتمعين السياسي والمدني وتجلت أمس في السرايا، حيث جلس جنباً الى جنب نواب من مختلف الاتجاهات السياسية والحزبية وممثلون للقوى والتيارات والهيئات المدنية، فتبادلوا الآراء والإقتراحات، بدعوة من الهيئة، في جلسات مغلقة بعيداً من الاعلام والتسريب، إذ حرص أعضاء الهيئة على عدم الادلاء بأي معلومات، واعتمدوا التحفظ، وهذا نهج التزمته الهيئة منذ تأليفها، "توخياً للشفافية".

بطرس

افتتح الجلسات رئيس الهيئة الوزير السابق فؤاد بطرس، وحضر الاعضاء بول سالم وزهير شكر ونواف سلام وعبد السلام شعيب وغسان ابو علوان وأردة اكمكجي وزباد بارود، وتغيّب فايز



اعضاء "هيئة قانون الانتخاب" في السرايا أمس. (محمود الطويل)

لتقويم الحوار، بهدف وضع مشروع ترفعه الى الحكومة مرفقاً بتقرير مفصل يصلح اسباباً موجبة لمشروع القانون، الى جانب الملاحظات، وخصوصاً في صدد انعكاس التشريع الجديد على النصوص القانونية النافذة وما يفرضه التوفيق والانسجام بين نصوص متعلقة بموضوع واحد".

"نفاذ صبر"

ولم يتجاهل بطرس تساؤلات الرأي العام، او ما سماه "نفاذ صبر البعض"، إذ أكد ان "الهيئة لم تعتمد حتى الساعة الى تبادل الرأي بين اعضائها في الحلول التي ينبغي اعطاؤها للامور المطروحة، لكونها لا تزال في مرحلة المناقشة، ولانها حريصة على القيام بواجبها، ليس بناء على تصورات جامدة مسبقة، بل بالاستناد الى مبادئ ديموقراطية قوامها توفير الحرية والعدالة والمساواة في التشريع الانتخابي والعملية الانتخابية، مع مراعاة التعددية والحوار دون تسلط فئة من الناخبين على اخرى، وتوخياً لسلامة العملية الانتخابية واستقلالية السلطة العامة تجاه جميع المرشحين، مما يستلزم اللجوء الى مرجعية مستقلة تتمتع بصلاحيات واسعة".

وإذ اشار الى ان "أي تشريع في العالم الديموقراطي الصحيح عاجز عن التجاوب كلياً مع كل التيارات المتناقضة في خياراتها السياسية"، أقرب بأن "عزاء اهل السلطة تجاه هذا الواقع هو ان ضميرهم مرتاح لأنه يستحيل ارضاء الجميع دفعة واحدة، وان الاجماع شبه مستحيل،

الحاج شاهين وخلدون نجا وغالب محمصاني وميشال ثابت عن جلسة الافتتاح. وقال بطرس: "تعلمون ان المشاريع المقدمة الى الهيئة تتناول شؤوناً عدة وذات اهمية مختلفة، منها ما يمت الى النظام الانتخابي والعملية الانتخابية بذاتها، ومنها الى ما يسبقها من حملة تحضيرات ونشاطات. ومن الطبيعي ان تتباين المشاريع سواء من حيث المقاربة او المحتوى، مما حمل اللجنة، تسهيلاً لجدية الحوار والمناقشة وتحاشياً للفوضى والتشويش، على ترتيب مواضيع النقاش تحت عناوين ستة، تخصص جلسة او اكثر للحوار في كل منها".

أمس، اربعة محاور أكب المتحاورون على مناقشتها، من مسألة المرجعية المنوط بها ادارة العملية الانتخابية والإشراف عليها، الى تنظيم الاعلام والاعلان الانتخابيين، مروراً بضبط النفقات الانتخابية ومراقبتها، وصولاً الى تفعيل تمثيل المرأة والشباب، على ان يستكمل النقاش اليوم، فنعرض مسألتان تتعلقان باقتراع اللبنانيين في الخارج والنظام الانتخابي وتقسيم الدوائر.

ورغم شمولية هذه المحاور، لفت بطرس الى ان "هذه المسائل قد لا تستنفد موضوع الانتخابات من كل نواحيه، مما يفسح في المجال امام الهيئة لتتطرق عند الاقتضاء الى نقاط فرعية اخرى تتصل في شكل او آخر بصلب الموضوع الاساسي". ووضح انه "بعد أن تتجاوز الهيئة هذه المرحلة من برنامجها، ستعكف على التداول بين اعضائها

ومن قبيل الاستثناء اذا صدف وتوفر.

انطلاقاً من هذه الاعتبارات، لم يكن العمل سهلاً بالنسبة الى اعضاء الهيئة الذين كانوا يعتقدون احياناً اكثر من اجتماع في اليوم، وألّفوا لجاناً فرعية لدرس كل جوانب مشروع القانون، وراجعوا 122 اقتراحاً، علماً ان حركة امل لم تقدم اقتراحاً في شكل رسمي، لكن اعضاء الهيئة استمعوا الى وجهة نظرها، كما سائر الاطراف، إذ كانوا يستقبلون، على حدة، ممثلين لكل القوى، لسماع الاقتراحات والايضاحات من دون اي موقف مسبق، وبات الان امام الهيئة مهلة محددة تنتهي منتصف كانون الثاني. من هنا، كان لا بد من جلسات حوار شاملة تجمع مختلف الجهات، فتتبادل الآراء والافكار.

ولا تنحصر اهمية المرحلة المقبلة في رفع مشروع القانون الى رئاسة مجلس الوزراء فقط، بل في التقرير المفصل المرفق للمشروع، والذي يشرح خيار الهيئة، وتوخياً مرة اخرى للشفافية، وبعيدا من أي جو مسيس".

وإذا كانت مشاريع القوانين ارسلت سابقاً، الى وزارتي الداخلية والعدل ودفنت في الادراج التي حوت الاف الاقتراحات، فان ثمة مبادرة جذية اليوم ترجمت واقعا، اقله في الشكل حتى الان، في انتظار ان يبصر المشروع النور، والا هم مهمة الهيئة، تتحملها السلطان التنفيذية والتشريعية، لانها تخرج عن صلاحيات الهيئة، لكون مشروعها يبقى قابلاً للتعديل.

ولكن هل تتحمل السلطة مجددا العودة الى نقطة الصفر، وتتجاهل ما طرحه بطرس من ضرورة ملحة عبر اللجوء الى مرجعية مستقلة تتمتع بصلاحيات واسعة وتناط بها ادارة العملية الانتخابية والإشراف عليها، منعا لتسلط أي فئة من الناخبين، فتفوّت بذلك فرصة قد تسمح بانتاج مجلس نواب مختلف تماما عن المجالس التي تعاقبت خلال فترة الوصاية؟